

توزيع ٢٢ مليون أسطوانة غاز بوسطي ٧١ يوم للرسالة

٦ آلاف مليار ليرة مبيعات محروقات حتى تشرين الثاني ٢٠٢٢

إصدار ٥,٧ ملايين بطاقة ذكية منها ٤,٢ ملايين عائلية و١,٥ مليون للأليات



| محمود الصالح

كشف تقرير رقابة عمال النفط بدمشق أن مبيعات شركة محروقات الداخلية خلال ١١ شهراً من العام الماضي تجاوزت ٦,١٦ آلاف مليار ليرة سورية، بينما كانت مبيعات الشركة الخارجية لنفس الفترة ٧٤,٣٢٨ مليار ليرة سورية، أما مشتريات الشركة الداخلية لنفس الفترة فبلغت ٧,٢٧٨ آلاف مليار ليرة سورية على حين اقتربت المشتريات الخارجية من ألفي مليار ليرة سورية.

وبين التقرير الذي تمت مناقشته خلال المؤتمر السنوي لعمال النفط في دمشق أن كميات أسطوانات الغاز المبيعة خلال ١١ شهراً من العام الماضي وصلت إلى ٢٢١١٣٩٥ أسطوانة موزعة في جميع المحافظات السورية، وعن عمليات توزيع البطاقة الذكية بين التقرير أنها تنتفج بمعدل عقد مريم مع شركة تكامل للنجارة الذي يمتد لمدة عشر سنوات اعتباراً من نيسان ٢٠١٦، وقد بلغ مجموع البطاقات المنوطة حتى نهاية العام الماضي ٥٧٢٥٢٧ بطاقة منها ١٥١٨٥٢٢ بطاقة للأليات و ٤٢٠٧٦٥ بطاقة للعائلات.

وذكر التقرير أن الشركة السورية للنفط نفذت خلال العام الماضي خطتها بالنسبة للنفط الثقيل بنسبة ٩٦ بالمئة بينما كانت نسبة تنفيذ خطة النفط الكلي في الشركة ٩٣ بالمئة، أما خطة الفرق فقد نفذت بنسبة ٦٩ بالمئة وخطة الغاز الحر والمرافق ٧٧ بالمئة.

أما شركة الفرات للنفط فقد بلغت نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية في الحقول الحرجر ١٢٤ بالمئة، بينما كانت الخطة التشغيلية

المركز الوطني للزلازل يعاني من نقص الفنيين والباحثين

يعملون في الشركة تراجع هذا العدد ليصل في الوقت الحالي إلى ١١٢ عاملاً فقط من مختلف الاختصاصات. أما بالنسبة للمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية فقد بلغ إنتاجها في العام الماضي ما يقارب مليوني طن من الفوسفات الخام، و٢٦٥ ألف طن من المواد الخامية، و١٤٥ ألف ٣ من الإحصارات المقلعة و٢٠٣ آلاف طن من الجبس الخام، و٤٢ ألف طن من الطف البركاني و٩١١ ألف طن من الرمال الكوارتزيتية و١٠٠ ألف طن من ملح الملاحات، وتعاني المؤسسة النقص الشديد في اليد العاملة والركود الواضح في الطلب على الخامات ومواد البناء، وضعف عمليات التسويق داخلياً وخارجياً، نتيجة عدم استقرار القطاع العام والخاص للوارد المنتج. وعن أعمال المركز الوطني للزلازل ذكر التقرير أنه تم إنجاز عدد من المشاريع واستمر العمل في مشاريع أخرى ومنها إعداد الدراسة الزلزالية لمحطة كهرباء الرستن في اللاذقية وإنجزت بشكل كامل، كما تمت دراسة الشقوق في منطقة معبل الغاز في الفرقلس في حمص، ومتابعة

والاستثمارية حتى نهاية تشرين الثاني الماضي بلغت النفقات التشغيلية لها ٣,٣ ملايين دولار والنفقات الرأسمالية ٣٥٧ ألف دولار. وبالنسبة لشركة دير الزور للنفط فقد تمكنت من إنتاج ٢٢٠ برميلاً من النفط لكل الحقول التابعة لها يومياً، ويبلغ إنتاج حقل المزرعة ١٨٨ برميلاً يومياً، وبانتظار تحرير باقي حقول الشركة في شرق الفرات، وذكر التقرير التراجع الكبير في عدد العاملين في الشركة منذ عام ٢٠١١ حيث كان هناك ٣٦٦ عاملاً من مختلف الخبرات

دراسة الخطر الزلزالي فالق السن على مدينة بانباس، ومتابعة أعمال التحليل والتدقيق والمتابعة في صالة التسجيل المركزية وأعمال أرشفة وتخزين معطيات الشبكة الوطنية، كما تم إنشاء بنك المعلومات المكاني وتصحيح الخرائط الرقمية، ويتم العمل على مشروع دراسة تحركات القشرة الأرضية باستخدام التجهيزات الحديثة GPS. ويعاني المركز الوطني للزلازل النقص الشديد في الباحثين والفنيين والمهندسين، إضافة إلى ضرورة تأمين التجهيزات اللازمة لأعمال الدراسات والبحوث الزلزالية ومنها جهاز جيوتكنيك لتحديد سرعة القصر، وجهاز مسح سيزمي جيوهندسي لحساب سرعة القصر مع مسح التكهفات والشقوق. وعن الخدمات التي قدمتها نقابة للعاملين فيها بيئت رئيسة النقابة عفاً خلاط أنه يتم منح جميع العاملين في قطاع النفط أسطوانة الغاز بالسعر النظامي كل ٤٥ يوماً، كما تم منح العاملين في القطاع ٤٥ ليتر مازوت بالسعر الصناعي، وأضافت خلاط إن عدد العاملين القائمين على رأس عملهم في قطاع النفط ٥٩٦٦ عاملاً منهم ١٧٩٥ عاملة، وأشارت إلى استمرار تقديم صندوق المساعدة الاجتماعية لخدماته للعاملين في توفير الأدوية والتحليل الطبية وأجور العائيات وإعانات الولادة والوفاء والزواج ونهاية الخدمة ومختلف أنواع الإعانات، وقد بلغت صرفيات الصندوق خلال العام الماضي ٦١,٨ مليون ليرة، إضافة إلى استمرار منح القروض لأعضاء النقابة الذين بلغ عددهم ١٧٦ عاملاً، وسيتم زيادة سقف القرض نظراً لوجود فائض في صندوق المساعدة الاجتماعية في النقابة.

زراعة اللاذقية تنتهي من صرف تعويضات الحرائق

مدير الزراعة لـ«الوطن»: تعويض ١٩٧٨٥ مزارعاً متضرراً بـ٨,٨٤ مليارات ليرة

إيصال المستحقات إلى المتضررين في قراهم لتوفير عناء التنقلات والمواصلات عليهم



| اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، الانتهاء من توزيع الدفعة الثالثة والأخيرة من التعويضات المالية للمتضررين من الحرائق التي أصابت المحاصيل في المحافظة عام ٢٠٢٠، مبيّناً أنه تم توزيع ما يقدر بـ٨,٨٤ مليارات ليرة سورية، على ١٩٧٨٥ مزارعاً متضرراً.

وأشار دوبا إلى أن التقييم يتم بالتوازي بين المناطق الأربع «الحقة، جبلة، القرداحة، اللاذقية»، وقد عملت مديرية الزراعة على إيصال المستحقات المالية إلى المتضررين في قراهم لتوفير عناء التنقلات والمواصلات ولتحفيزهم وتمكينهم من إعادة زراعة أراضيهم من جديد لتعود منتجة كما كانت، حيث كان يتم الإعلان مسبقاً عن جدول توزيع المبالغ في بداية كل أسبوع، وقد حرصت المديرية بدعم من محافظة اللاذقية على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للاهتمام من عملية تسليم التعويضات المالية لمستحقيها من المزارعين المتضررين من دون تمييز أي عناء ينكر.

وبيّن مدير زراعة اللاذقية أن عملية التقييم تمت بشكل دقيق عبر التأكيد على المعتمدين الذين يقومون بتسليم المستحقات على تسليم المبلغ بدقة وكتابة

على الإيصال رقماً وكتابة مع ذكر اسم المعتمد وتسليم الشخص المستحق - والوارد اسمه في استمارة التحقق- مبلغه بشكل شخصي وعدم تقبيل أي شخص عنه إلا بموجب وكالة مصدقة أصلاً. وبين دوبا أن هذه التعويضات تمثل ٢٥ بالمئة من قيمة التعويضات الكلية مضافاً إليها ٣٨ بالمئة من قيمة الدفعة الثالثة كزيادة أقرت بموافقة رئاسة مجلس

الوزراء بما يتوافق مع واقع الحال، وأشار مدير الزراعة إلى أن مديرية الزراعة كانت قد سلمت خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٥٠ بالمئة من قيمة التعويضات وتقدر بـ١٢ مليار ليرة سورية وخلال عام ٢٠٢١ تم تسليم ٢٥ بالمئة من المستحقات وتقدر بنحو ٦,٤ مليارات ليرة سورية. وأضاف مدير زراعة اللاذقية إنه تم تسليم التعويضات المالية لـ١٩٠٥ مزارعين متضررين في جبلة موزعين على ٤٢ قرية،

عن الحرائق، مبيّناً أنه في القرداحة بلغ عدد المزارعين المتضررين ١٢٧٤٩ مزارعاً مليون ليرة على ٢٠٦٣ مزارعاً متضرراً في ١٢ قرية ضمن منطقة اللاذقية. وكانت قد تعرضت محافظة اللاذقية لحرائق ضخمة في تشرين الأول من عام ٢٠٢٠، ألحقت الضرر بمساحات شاسعة من الأراضي الحراجية والزراعية في المناطق الأربع من المحافظة.

استثمار الحدائق أساء لها

رئيس دائرة الحدائق لـ«الوطن»: خروج الاستثمارات عن غايتها ولا تقيد بالنظافة من مرتادي الحدائق



| طرطوس - هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من مواطنين في طرطوس أكد فيها أن وضع النظافة في أكبر حديقة بمدينة طرطوس (الباسل وتشرين) غير مقبول إطلاقاً خاصة في دورات المياه ومكان ألعاب الأطفال والممرات وجاء في الشكوى:

قررتنا نحن مجموعة من الأمهات أول من أمس السبت قبل انتهاء العطلة الانتصافية والتي كانت في أغلبها ماهرة وبداية الفصل الدراسي الثاني أن نأخذ أطفالنا في تزهة إلى حديقة الباسل التي تتوسط مدينة طرطوس ولاسيما أنها أكبر حديقة في المدينة لكن للأسف كان قرارنا في اختيارها غير موفق أبداً لعدة أسباب أبرزها انعدام النظافة في دورات المياه بشكل لا يمكن وصفه حيث المياه الآسنة والفضلات والحشرات... الخ عدا عن الأوساخ الرممية في زوايا الحديقة وممراتها وعلى المروج الخضراء مع امتلاء السلال بالأوساخ وتساقطها على الأرض تحتها وقيام الكثير من مرتادي الحديقة بأكل البذورات وبعض المأكولات ورمي مخلفاتها تحت وجول المقاعد.

وأضفت في شكواهن: إذا احتاج طفل لدخول الحمام فبداً أمر مستحيل لأنه لا يمكن ذلك وهنا نشير إلى وجود بعض الأخطاء الموجودة في ألعاب الحديقة والتي تشكل خطراً على الأطفال الموجودين فيها.. كما نشير إلى أننا توجهنا بعد ذلك إلى حديقة تشرين في مدينة طرطوس يبلغ ٤٠ حديقة مفتوحة أمام المواطنين وتعمل المدينة حالياً لتجهيز حديقة جديدة بمساحة ١١ دونماً مكان الشرطة العسكرية القديمة، وأوضح أن الحدائق يتم تنظيفها بشكل يومي خلال الفترة الصباحية من خلال عمال دائرة الحدائق المعطلة ولن تنتظروا كثيراً لترتيبها لتعمل علماً أن الجزء الأساسي تمت صيانته وتأخر العمل لانتهاه مرتادي الحديقة يرمي مخلفاتهم في السلال المخصصة

السنة المالية. وعن موضوع الاستثمار ضمن الحدائق قال محمود: توقف الاستثمار فيها بموجب قرارات مجلس المدينة نظراً للإساءات التي حصلت وخروج هذه الاستثمارات عن الغاية منها وتجربة الاستثمار في الحدائق كانت تجربة غير جيدة في أماكن معينة أساءت للحديقة ويمكن أن نذكر بعض مساوئ الاستثمار في الحدائق العامة (تدمير البنية التحتية لهذه الحدائق من شبكات ري وغيرها ومساحات خضراء من خلال وضع الكراسي والطاولات عليها- أغلب الاستثمارات في الحدائق تكون كافيها تقدم الأريكة وغيرها ما يساعد في انتشار مثل هذه الظاهرة بين فئات الشباب الأصغر سناً- تخريب سعة الحدائق ومخالفة الغاية الجمالية والترفيهية لهذه الحدائق). وبالنسبة لدورات المياه صدر قرار مجلس المدينة القاضي بمنح الأشباك الملحقة بهذه الدورات عن طريق عقود أشغال أملاك عامة مدة ٦ أشهر بالتراضي مقابل حراستها وتنظيفها هذا القرار طبق بالنسبة لحديقة الباسل أما حديقة تشرين فالوضع هو أن دورة المياه الغربية عقد استثمار سابق ينتهي بالشهر الثالث من هذا العام وسيتم منح الشكك وفق الطريقة الجديدة ودورة المياه الشرقية يتم العمل على فسح القعد مع المستثمر ليعمل على الصيانة وفق الطريقة الجديدة. وعن الصعوبات التي تواجههم وتمنعهم من تحسين واقع الحدائق أشار محمود إلى قلة عدد العمال وتواجد سكنهم في ريف المدينة وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لصيانة هذه الحدائق وقلة عدد الأليات وقدم معظمها حيث إنها منذ تسعينيات القرن الماضي وعدم توافر بعض الأليات الهندسية اللازمة (رافعة سلة - بوب كات) وقلة وعي بعض الأخوة مرتادي الحدائق وتعمد البعض تخريب وتكسير بعض المرافق فيها.